ع. الملحوني، *أدب المقاومة من خلال الشعر الملحون والمرددات الشفاهية*، مخطوط، وزارة السياحة، *منشورات مهرجان الفنون الشعبية بمراكش* 80 ـ 1983.

عبد الرحمان الملحوني

أقَلعي، أسرة تطوانية أصلها من مجموعة القبائل المجاورة لمدينة مليلية والمعروفة بـ "قلعية" (تنطق گلعية). وكان جل أفراد هذه الأسرة يعملون في الجيش، وسبب ذلك هو أنه عندما أصدر السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام سنة 1261 / 1845 أمره بإنشاء بعض الفرق من الجنود في مدن المغرب، كلف بتأليف فرقة تطوان الأغا الحاج عبد السلام أقلعي الذي أنشأ طابورا من نحو مائتين من الجنود ورتبهم ترتيبا تركيا، غير أن أهل تطوان لم يُقبلوا على ذلك لما كان عليه أقلعي المذكور من الأخلاق الغير المرضية، الشيء الذي جعل الأغا يعتمد في تكوين الفرقة على أفراد أسرة أقلعي، اشتهر اسم واحد منهم : أحمد بن محمد أقلعي الذي كان ملازما ثانيا سنة 1292 / 1875.

وأسرة أقلعي كانت تحمل اسم "أياسين" في الأصل، وكان بتطوان شخص اسمه محمد أياسين يتعاطى التجارة، ممن وقعوا على وثيقة بيعه أهل تطوان لمولاي سعيد بن السلطان مولاي اليزيد يوم 12 جمادى الثانية 1236 / 17 مارس 1821.

ع. سكيرج، *نزهة الإخوان*، مخطوط خاص ؛ أ. الرهوني، *عمدة الراوين*، 1 : 182 ؛ م. داود، *مختصر تاريخ تطوان*، 2 : 330 ؛ *تاريخ تطوان*، 3 : 26 و 6 : 169 و 8 : 270 ؛ م. ابن عزوز حكيم، *عائلات تطوان*.

Delegacion de Asuntos Indigenas, *Familias ilustres de Tetuan*, 1921 (Q) ; Isidro de las Cagigas, *Familias tetuanies de abolengo*, 1929 (A) ; *Vademecum de intervenciones (año 1931)*; M. Ibn Azzuz Hakim, *Apellidos tetuanies de origen espanol* 1949 (A).

محمد ابن عزوز حكيم

إقليم، يجد الإقليم بمعالمه الرئيسية الحالية جذوره في التقسيم الإداري الذي قامت به الحماية الفرنسية ابتداء من سنة 1912 للمنطقة الخاضعة لها، والحماية الإسبانية في شمال المغرب ابتداءً من سنة 1913. إلا أن هناك من يقول بأن المغرب كان يعرف تقسيما إداريا قبل دخول الحماية، وهناك من ينفي ذلك وهم أنصار الحماية.

قبل الحماية كانت سلطة المخزن، وإن لم تكن له الوسائل الكافية لمراقبة الرقعة الترابية الكاملة للمملكة، تشمل امتدادا جغرافيا مقسما إلى ثلاث مناطق رئيسية : فاس، مراكش، تافيلالت. وكان يمثل السلطات علي رأس كل منطقة "خليفة" للسلطان. أما المكلف بحكم المنطقة إداريا وعسكريا فهو "الباشا".

في عهد الحماية : منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب شرع في تنظيم وجوده وسيطرته على البلاد، وهكذا صدرت قرارات بالجريدة الرسمية المغربية منذ 1912 بتقسيم المغرب إلى جزئين : المغرب الغربي، والمغرب الشرقي. يمثل الأول ستة أقاليم أو جهات régions هي : الشاوية والرباط ومكناس وفاس ودكالة وعبدة ومراكش. أما المغرب الشرقي فقسمه إلى منطقتين : الأولى شمالية تتكون من : إقليم وجدة ومقاطعه تاوريرت، والثانية غربية. وكانت هذه المناطق ذات طابع عسكري. كل منطقة تتكون من مقاطعات، ودوائر، وملحقات ومكاتب للاستعلامات أطلق عليها فيما بعد مكاتب الشؤون الأهلية. أما الأقاليم المدنية فلم يشرع في تأسيسها إلا ابتداء من سنة 1919 وهي : الرباط والدار البيضاء ووجدة وخنيفرة.

وفي سنة 1923 أصدر المقيم العام بالمغرب قرارا يقضي بتقسيم المغرب إلى أربعة أقاليم أو جهات مدنية هي : الرباط والدار البيضاء والقنيطرة ووجدة. وثلاثة عسكرية هي : فاس ومكناس ومراكش.

وهكذا يلاحظ بأن تنظيم الحماية الإداري للمغرب أملته أساسا الاعتبارات العسكرية والأمنية، التي كان يهدف من خلالها إلى ضمان استمرار وجوده وتحكمه في البلاد. لهذا كانت الجهة أو الإقليم هي الإطار الملائم للمراقبة السياسية للسكان ودعم سيطرته وتركيزها في السلطة المركزية.

بعد الاستقلال اختفت كلمة الجهات وحلت محلها الأقاليم، وحل العمال محل رؤساء المناطق، بحيث لم يدخل المسؤولون المغاربة أي تعديل جوهري على التقسيم الإداري للمغرب.

إن الإقليم في النظام المغربي الحالي يعتبر جماعة محلية مثله مثل العمالات والجماعات الحضرية والقروية، وقد نصت على هذا التعريف كافة الدساتير المغربية الثلاثة الصادرة على التوالي في 1960 ـ 1970 ـ 1972 وحددته على التوالي في الفصول 93 / 86 / 87.

أما النص القانوني المحدد للتنظيم الإقليمي ومجالسه موضوع الظهير الشريف في 12 شتنبر 1963، فقد عرف الإقليم بأنه جماعة إقليمية يجري عليها القانون العام، وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. فالإقليم في هذا الإطار يتمتع باختصاصات في إطار وحدات ترابية وجغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية تحت سلطة الوصاية المركزية.

إن أول نص قسمت بمقتضاه المملكة صدر بموجب ظهير مؤرخ في 16 دجنبر 1955، إلا أن لفظة إقليم لم ترد إلا بتاريخ 13 / 10 / 1956 وذلك بواسطة الظهير الشريف الصادر في 13 أكتوبر 1956.

وبتاريخ 2 دجنبر 1959 صدر ظهير جديد بشأن التقسيم الإداري للمملكة يلغي كافة النصوص السابقة المتعلقة بنفس الموضوع، وهو النص الذي مازال ساريا لحد الآن، والذي يقع تتميمه كلما تم إحداث أقاليم أو عمالات جديدة. وبموجبه يقسم المغرب إلى حدود سنة 1989 إلى الأقاليم التالية :

"أگادير، الحسيمة، أزيلال، بني ملال، بن سليمان،